إغتيال أمين عثمان ٥ يناير ١٩٤٦

توافرت في مصر التربة الخصبة والمناخ المناسب لأنتشار ظاهرة الإغتيال السياسي. وقد تزامن ذلك مع نمو الوعي الوطني السياسي، وتأسيس التنظيمات السرية الوطنية التي تعمل تحت الأرض لمقاومة الاستبداد والظلم الواقع على كاهل الشعب المصري من قبل المستعمر. والدعوى إلى حياة ديمقراطية مستقلة في إطار أنتشار النظريات الحديثة في الفكر السياسي، ونمو الوعي القومي لدى المصريون. هذا وقد تنوع الإغتيال في الفترة محل الدراسة إلى إغتيالات سياسية وحزبية وعسكرية مثلما سنرى.

أولاً: إغتيال أمين عثمان ٥ يناير ١٩٤٦

ولد أمين عثمان في ٢٨ سبتمبر عام ١٨٩٨، في مدينة الإسكندرية بحي محرم بك، والده هو محمد بك عثمان، سكرتير عام بلدية الإسكندرية سابقاً[١]. تلقى تعليمه في كلية فيكتوريا بالإسكندرية حيث كان متقدماً في دراسته، وكان متفوقاً على أقرانه، وحصل على شهادة البكالوريا عام ١٩١٨[٢]. ثم سافر إلى أنجلترا ودرس القانون بجامعة اكسفورد وحصل على الأستاذية في عام ١٩٢٣، وتزوج من الليدي "كاتلين جريجوري الإنجليزية" وعاد إلى مصر عام ١٩٢٤[٣]. وفي عام ١٩٢٦ حصل على درجة الدكتوراه من جامعة باريس في العلوم السياسية والاقتصادية. وكان يملك بعض الأفدنة عن طريق الميراث تقدر بحوالي ستة عشر فداناً تقريباً[٤].

اكتسب أمين عثمان تعاطفاً مع الأفكار البريطانية وذلك نظراً لتعليمه و ثقافته الإنجليزية. بعد عودته إلى مصر التحق للعمل بالتدريس في كلية فيكتوريا. وكان متعاطفاً مع حزب الوفد على الرغم من أنه لم يكن عضواً فيه. وكانت قناعته أنذاك بأن استقلال مصر لن يكون إلا بالتعاون مع بريطانيا فقط[٥].

وقد تدرج فى الوظائف بدأ بالتدريس في كلية فيكتوريا ،ثم عمل موظفاً في مكتب مكرم عبيد، ثم مفتشاً للشئون المالية في مديرية البحيرة، ثم مديراً للضرائب، وعندما وصل إلى منصب وكيل وزارة المالية كان من أصغر من شغلوا هذه الوظيفة سناً. وكان من أبرز العلامات في حياته صداقته الوطيدة بالسير مايلز لامبسون[٦]. وكان من اهم المناصب التى شغلها. مندوب الحكومة لدى بنك الإسكندرية ١٩٣٥/٣/٨ إلى ١٩٣٦/٦/٢٦، وسكرتير مجلس الشيوخ ١٩٣٦/٢/٢٧إلى ١٩٣٦/٥/٢٦[٧].

ذكائه الشديد، وثقافته الإنجليزية، وقدراته على العمل لساعات طويلة، وعلاقاته الوطيدة بالسير مايلز لامبسون، إضافة إلى ذلك موقفه الذي لم يتغير فلقد كان متعاطفاً مع الوفد رغم عدم انتمائه إليه، وكان محل ثقة النحاس

---

(١) ملف خدمة أمين عثمان ، دار المحفوظات العمومية بالقلعة، ، ملف ٣، مخطط ٥٢١٠، ص ١-٣.

(٢) نبيل عبد الحميد سيد أحمد، يواقيم رزق مرقص، إغتيال أمين عثمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٩٧.

(٣) عبد العزيز علي، الثائر الصامت، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٧٨، ص ١٩٣.

(٤) ملف خدمة أمين عثمان، مصدر سابق، ص ٣.

(5) F.o.371, Lord Killern to Mr. Beevin, Cairo, 8th.January, 1946, No. 30.

(٦) محمد أحمد فرغلي (مذكرات)، عشت حياتي بين هؤلاء، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٨٨.

(٧) ملف خدمة أمين عثمان، مصدر سابق، ص ٢٨-٤٠.

باشا. وكان يرى أن مصر يمكن أن تحقق أمانيها الوطنية في مختلف الميادين عن طريق الاستفادة من الخبرة الإنجليزية، كما كان يرى أن التفاهم مع بريطانيا هو الحل لكل المشكلات. كل هذه الأسباب كانت من أسباب صعود نجمه في السياسة المصرية[١].

أسباب إغتيال أمين عثمان:

اولاً: دوره في عقد اتفاقية عام١٩٣٦

قام بدور الأمين العام للوفد المصري المشارك في إجراء مفاوضات معاهدة ١٩٣٦. وقد ذكرت الوثائق البريطانية أنه ساهم بجهوده للوصول إلى نتائج ناجحة للمعاهدة. " فقد لعب دوراً معتدلاً خلال المفاوضات، ومساعدة كلا الطرفين على تقديم بعض التنازلات والتغاضي عن بعض المشاكل. وكان وجوده بمثابة المعادلة الصعبة بمعنى أن وجوده عمل على التغلب على الارتياب الفطري والنزاعات الغاشمة لدى حزب الوفد.وكان له اليد الطولى في أنجاح المفاوضات بين الطرفين، فكان بمثابة الطريق اللين للتعامل معنا[٢].

ويشهد "علي ماهر" في قضية إغتيال أمين عثمان ويروي قصة الـ٤ شهور التي تولى فيها رئاسة الوزارة عام ١٩٣٦ في أواخر حكم الملك فؤاد. وبما أنه كان رئيس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية على حد السواء، فألقيت عليه مسئولية التمهيد للمفاوضات[٣]، وفقد نسب إلى أمين عثمان وقوفه إلى الجانب البريطاني بكل قوته، بينما كانت طلبات الإنجليز غير معقولة، وفيها الكثير من المغالاة السياسية. إلا أن لامبسون قال لعلي ماهر أن الذنب ليس ذنبه وأنما ذنب أمين عثمان الذي أفهمه ونصحه بأن يطلبوا ٢٠٠% حتى يحصلوا على ١٠٠% من المتطلبات البريطانية[٤].

عين وكيلاً لوزارة المالية في حكومة الوفد بعدعودة الوفد المصري من لندن بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦، و كان ذلك بمثابة تعزيزاً كبيراً للمنصب الذي شغله أمين عثمان بالوزارة . وتم منحه لقب باشا، بتوصية من النحاس نفسه. وبعدها نظراً لجهوده الكبيرة في المفاوضات منح *KBE* من الجانب البريطاني. وقد أثارت كل هذه الترقيات والمنح الغيرة بينه وبين زملائه[٥] وخلال فترة حكم الوفد ٣٦-١٩٣٧ مارس أمين عثمان تأثيراً معتدلاً لا على النحاس باشا باشا فقط والذي أصبح يثق به ثقة كبيرة بدرجة لافتة للنظر بل أصبح هو وسيلة الاتفاق الرسمية بين حكومة الوفد والسفارة. وبهذا الدور استطاع أن يلطف من حدة الصعوبات التي لا تعد ولا تحصى بين بريطانيا وبين حكومة الوفد[٦].

---

(١) محمد أحمد فرغلي (مذكرات)، مصدر سابق، ص٨٩.

(2) F.o.371, o.p. cit.

(٣) محسن محمد، التاريخ السري لمصر بالوثائق البريطانية- الأمريكية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص٥١، ٥٢.

(٤) لطفي عثمان، المحاكمات الكبرى في قضايا الإغتيالات السياسية، القاهرة، ١٩٤٨، ص٤٤١، ٤٤٢.

(5) F.o.371, op. cit.

(6) Ibid.

ثانياً: دوره في حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢:

لعب أمين عثمان دوراً هاماً في حادث ٤ فبراير، فكان بمثابة الوسيط الدبلوماسي بين السفير البريطاني والوفد ولكن لصالح الطرف الأول متناسياً مصلحة الوطن وسيادته والملك فاروق بصفته رمزاً للسيادة والاستقلال. في ٣ فبراير عام ١٩٤٢، اتصل أمين عثمان بالسفير البريطاني وطلب مقابلته بصفة شخصية. وفي أثناء اللقاء بينهم أعرب أمين عثمان عن نقطتين هامتين هما:

- أنه حضر لمقابلة السفير نيابة عن النحاس، وأن الأخير مستعد للتعاون مع السفير في حالة مناصرته.
- كماأعرب عن ثقته في أن "النحاس باشا" لن يثير أية مشاكل تجاه الجانب البريطاني في أي نقطة يتم الاختلاف عليها. وكان رد لامبسون لأمين عثمان أن يوصي النحاس برفض الاشتراك في أي وزارة انتقالية أو ائتلافية. لأنها بمثابة مناورة من القصر لتعليق الأمور والاستمرار في حياكة الدسائس[١]. وكان كل ما يسعى إليه النحاس أن يضمن الدعم الكامل له من الجانب البريطاني لموقفه ضد القصر، وكان لا يريد أن يظهر في صورة المنتقم لإقالة وزارته الأخيرة[٢].وقد أبلغ أمين عثمان السفير البريطانى أن الوفد في حالة توليه الوزارة سوف يقوم بتطهير كامل لكافة العناصر المناوئة للسياسة البريطانية. وكان أمين عثمان هو الوسيط لكل هذه المحادثات.[٣].

في يوم ٤ فبراير عام ١٩٤٢ علم أمين عثمان من خلال دكتور النقيب موفد القصر أن الملك مستعد لمغادرة البلاد ويقوم بحزم حقائبه، وأنه طلب في استدعاء النحاس في الثالثة والنصف ظهر يوم ٤ فبراير وكافة الزعماء. ليبلغهم أن البريطانيين قد وجهوا إليه أنذاراً باستدعاء النحاس في موعد أقصاه السادسة مساءاً. وبأن يطلب إليه تشكيل وزارة، وأن الملك يعتبر ذلك تدخلاً غير مسموح به، وأنه سيترك لهم تقدير الموقف. لهذا تم وضع كل مطارات القاهرة تحت المراقبة من قبل السلطات البريطانية، حتى يتم تأمين حياة الملك.[٤] وكان ما كان من قبول النحاس لتشكيل وزارة وفدية خالصة. وقبل الملك الوضع المهين بتدخل بريطانيا في شئون البلاد.

طبقاً للوثائق البريطانية وبرقيات لامبسون بتاريخ ١٩٤٢/٢/٧، بالرغم من أن أمين عثمان لم يكن وفدياً فالنحاس عرض على أمين عثمان تولي وزارة الزراعة، لكنه اعتذر شاكراً. وفضل أمين عثمان بعد " طلب نصيحة لامبسون".أن يتولي أي وزارة، وأن يقبل تعيينه سكرتيراً عاماً لمجلس الوزراء حيث سيكون أكثر نفوذاً وإفادة لبريطانيا، باعتبار أنه سيكون ظلاً ملازماً للنحاس. لكن السفير كان يرى أن مثل هذا المنصب لا يكافأ رجلاً مثل أمين عثمان ولا يكافأ الدور الذي قام به خلال أصعب أوقات الأزمة. ويجب على النحاس أن يعينه في منصب غير قابل للعزل. بدرجة وزير، ودخل سنوي لايقل عن ٢٥٠٠ جنيه. نظراً لأعماله كضابط اتصال بين الوزراء والسفارة، وكان السفير يرغب أن يتولى أمين عثمان رئاسة ديوأن المحاسبة لكنه كان ينتظر أن يرى كفاءة أمين

---

(١) اللورد كيلرن (مذكرات)، مذكرات اللورد كيلرن ١٩٣٤-١٩٤٦، ترجمة: عبد الرءوف أحمد عمرو، ج ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٣٠-٣٣.

(٢) محمد حسنين هيكل، سقوط نظام، ط ١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٧٠.

(٣) نبيل عبد الحميد سيد أحمد و يواقيم رزق مرقص، مرجع سابق، ص ١١٩-١٢١.

(٤) اللورد كيلرن (مذكرات)، مصدر سابق، ص٤٠، ٤١.

عثمان في هذه الوظيفة. وأن هذه الوظيفة ما هي إلا ستاراً رسمياً لوظيفته الحقيقية كضابط اتصال[١]. لقد اعتبر الكثير من الشباب المصري أمين عثمان المخطط الأول لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢[٢]. خصوصاً بعد تعينه وزيراً للمالية في التغيير الوزاري يونيه عام ١٩٤٣[٣]، وقد ظهر كوزيراً للمالية في عيون الشباب المتحمس أنه أضر بالمصريين الذين شعروا بشدة الإجراءات التقشفية أثناء الحرب[٤].

ثالثاً: أمين عثمان ورابطة النهضة:

أسس أمين عثمان في الأسبوع الأخير من عام ١٩٤٥ ما أطلق عليه (رابطة النهضة)، كانت تضم شباب جامعة فيكتوريا[٥]. كان من أهم أغراضها توثيق العلاقة بين البريطانيين والمصريين. فكان هذا هو البند الأول من الستة بنود لها، وقد نص على توثيق المحالفة الإنجليزية توثيقاً يوطد التآلف بين الحلفين ويجعل الحلف بعيداً عن أيدي العابثين، والعمل على توثيق العلاقات بين الشعب المصري والبريطاني في ميادين (الاقتصاد والاجتماع). أما البند الرابع ينص على توطيد الثقة بين العناصر المصرية والمتمصرة والاجانب تحت سماء مصر بما يسفر عن التعاون بين الطرفين ويبعث الطمأنينة والاستقرار. هذا وقد هاجم أمين عثمان الساسة المصريين ووصفهم بالجمود الفكري في أكثر من موضع.[٦]

نص البند الثاني على الصداقة والتحالف الأبدي بين مصر وبريطانيا، وجعل من مصر زوجة لبريطانيا على الطريقة الكاثوليكية، أي لا فراق ولا انفصال بينهم حتى لو كان الزوج سيء السلوك، وقد أثار هذا التصريح نقمة أغلب الشعب المصري.[٧]

بلغ الحد من إخلاص أمين عثمان لبريطانيا، أنه قاد حملة لجمع تبرعات في مصر لصالح بريطانيا من أجل إعادة بناء قرية أنجليزية دمرتها قنابل الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية، ولقد نجح بالفعل في جمع مائة ألف جنيه إسترليني سلمها بنفسه إلى السفير البريطاني، وأعلن على رؤوس الأشهاد أن مصير مصر متوقف على صداقتها ببريطانيا، وليس في وسع المصريون أن يقفوا ضد البلاد التي هزمت ألمانيا في الحرب. لدرجة أن البعض اتهمه بالأنتهازية والسعي وراء تحقيق مصالحه. لقد كان أمين عثمان مباهي بالصداقة التي تربطه بالسفير حتى أنه يوم ٤ فبراير قبل أن يتناول وجبة الغذاء مع السفير البريطاني على مائدته[٨]. كان أمين عثمان في نظر الكثير من من الشباب الوطني " فاقد للوطنية "، وعميل الإنجليز. لقد كانت معتقداته السياسية الدافع لإغتياله . حتى أن

---

(١) محسن محمد، مرجع سابق، ص٢٦٥، ٢٦٦.

(٢) كمال الدين رفعت (مذكرات)، حرب التحرير الوطنية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٣٢.

(٣) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨- ١٩٥٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٧٥، ص٤٥٣.

(٤) عبد الحكيم العفيفي، تاريخ الإغتيالات السياسية في مصر، ط١، الدار المصرية اللبنأنية، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٠٣.

(٥) أنور السادات، البحث عن الذات، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٨، ص٨٣، ٨٤.

(٦) لطيفة سالم، الملك فاروق، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٩، ص٥٦٦، ٥٦٧.

(٧) محمد صبيح، أيام وأيام ١٨٨٢-١٩٥٦، القاهرة، ١٩٦٦، ص٢٧٩، ٢٨٠.

(٨) جاك بيرك، مصر الإمبريالية والثورة، ترجمة. يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص٣٥٦.

الوثائق البريطانية وصفت وفاته بأنها" كارثة على المستقبل السياسي في مصر" فهو لعب دور الوسيط الأمين بين مصر وبريطانيا، ليس بعاطفة وجدانية تجاه الأخيرة، وأنما من واقع وطنية مستنيرة[١].

رابعاً: مصري الجنسية وبريطاني النشأة والهوى:

أغتيل أمين عثمان لاعتقاد المصريين أنه شخصية موالية للإنجليز، وفي ذلك جزء من الحقيقة وليس كل الحقيقة. وطبقاً للوثائق البريطانية فهو بالفعل كان صديق لبريطانيا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان إغتياله موجه ضد حزب الوفد، باعتبار أمين عثمان مؤيد قوي للحزب على الرغم من عدم انتمائه للحزب رسمياً،أو أنه تولى منصب فيه[٢]. فقد كان أمين عثمان إنجليزي الثقافة والميول بحكم دراسته، حتى زوجته كانت أنجليزية[٣].

تم فصل أمين عثمان من وزارة علي ماهر عام ١٩٣٩ بمرسوم ملكي في ٢٠ أغسطس ١٩٣٩[٤]، لأنه كان بمثابة القناة التي تربط السفير بالنحاس لتأمين المواقف بين الطرفين . ومن المعروف أن مثل هذا الفصل لأمين عثمان جاء كترضية للملك فاروق تحت تأثير علي ماهر المعروف بمعاداته للسياسات البريطانية ، و لكن علي ماهر في شهادته في قضية مقتل أمين عثمان قال " أنه أحيل إلى المعاش في ثاني جلسة لمجلس وزارته بسبب ما علق في نفسه من مفاوضات عام ١٩٣٦ ، ومن أشياء لم تكن مشرفة لأمين عثمان كوكيل لوزارة المالية حيث كانت تخشاه الوزارة نظراً لعلاقاته بالسفارة البريطانية، و ذلك لأن مذهبه في الحكم أن يتفرغ الوزير لعمله والتوجيه السياسي، وأن عماد العمل في الوزارة هو الوكيل "، وكان أمين عثمان قليل الحضور جداً في الوزارة، وكان لديه الكثير من الأعمال متأخرة مما جعل (علي ماهر) يقيله[٥].

كما كان الملك فاروق على يقين أن الدور الذي لعبه أمين عثمان في ٤ فبراير كان له أكبر الأثر في تولي النحاس الوزارة أنذاك من خلال التوفيق بين الطرفين (النحاس- السفير)، وأنه وراء اتخاذ بريطانيا المواقف العدائية ضد فاروق، وقد اعترفت بريطانيا أن الدور الذي لعبه أمين عثمان في وزارة الوفد ٤٢-١٩٤٤ لا يقدر بثمن كوسيط بين النحاس والسفارة، والذي من خلاله تمكن من تسوية العديد من الخلافات التي سادت العلاقات بين السفارة وبين الوفد. كما كان عامل مساعد عسكرياً في أحرج المراحل العسكرية بما فيها الأنسحاب من العلمين. حتى أن النحاس في أصعب المواقف لم يتجرأ على الوقوف ضد بريطانيا، نظراً لما قام به أمين عثمان من دور[٦]. دور[٦]. وبذلك ساعد في تحقيق المزيد من التدخل البريطاني في إدارة شئون البلاد الداخلية. وكان هذا الحادث بمثابة مؤشراً لأنخفاض شعبية حزب الأغلبية خصوصاً بين المثقفين[٧].

---

(1) F.o. 371, 8th January, 1946. No. 30.

(2) F.o.371, op.cit.

(٣) محمد عزة دروزه (مذكرات)، سجل حافل بمسيرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية خلال قرن من الزمن ١٣٠٢-١٤٠٤هـ/١٨٨٧-١٩٨٤م، المجلد الرابع، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣، ص٤٩٣.

(٤) ملف خدمة أمين عثمان ، دار المحفوظات العمومية بالقلعة ، مصدر سابق.

(٥) صوت الأمة، عدد ٦٨٥، بتاريخ ١٩٤٨/١٠/١٠، ص٣.

(6) F.o.371, op.cit.

(٧) هدى جمال عبد الناصر، الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦-١٩٥٢، ط١، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٨٦.

كان إغتيال أمين عثمان إغتيالاً من نوع خاص،حيث راح ضحية معتقداته و تصريحاته السياسية، فقد كانت ظاهرة الإغتيالات السياسية انذاك منتشرة في مصر عقب الحرب العالمية الثانية. وكان إغتياله ضربة موجهة إلى الإنجليز. حيث انتشرت شائعات تقول أن هناك مفاوضات سرية تجري بين البريطانيين والسراي اضطلع فيها أمين عثمان ليقوم بدور الوسيط لتشكيل حكومة مؤقتة برئاسة أمين عثمان لعدم موافقة السراي تولي الوفد وزارة جديدة[١]. فقد صرح أمين عثمان لفرغلي باشا قبل وفاته أنه ضمن من سوف يكونوا في وزارته الجديدة هو وبعض الأسماء الأخرى مثل حيدر باشا ويوسف صيدناوي باشا[٢]. رأت الجماعة فى إغتيال أمين عثمان خلع رداء الخزى و العار الذى لحق بالامة المصرية، وكان مجيء مثل هذه الوزارة برئاسة أمين عثمان من وجهة نظر الشباب الثائر انتكاسة للحركة الوطنية نظراً لأن القتيل عميل الإنجليز والمنفذ لرغباتهم على حساب الأماني الوطنية.

وقائع الأحداث:

اغتيل أمين عثمان بواسطة حسين توفيق[*] وجماعته وقد تم الإشارة إليها في الفصول السابقة. فقد رأت الجماعة أن أنجلترا من خلال احتلالها لمصر استطاعت أن تنشأ جيلاً من الناس ملكت عليهم ألبابهم، واحتلت قلوبهم وعقولهم، فهم صنائعها الذين صنعتهم بيديها وفق مصالحها بواسطة أدواتها ونشر ثقافتها عبر مؤسساتها. وكان يرى الشباب المتحمس الوطني أنذاك أن احتلال القلوب والعقول أشد خطورة من احتلال الديار والمنازل بل الحصون والمعاقل. وقد عانت الأمة العربية من هؤلاء المتحولون فهم أشد بلاءاً على الوطن[٣]. وكانت جماعة حسين توفيق ترى أن أمين عثمان كان من بين الأدوات البريطانية في مصر فيجب التخلص منه لأن سياسته تعمل لصالح بريطانيا من وجهة نظرهم، وقد ذكرت الوثائق البريطانية " أن أمين عثمان قبل وفاته جدد مؤخراً اتصالاته وتواصله مع أصدقائه الإنجليز أثناء زيارته للندن، ويعد الدور الذي لعبه في تعزيز مواردنا المالية أحد الأمثلة الإيجابية على صداقته وتعاطفه معنا، وذلك التعاطف الذي قواه زواجه من امرأة بريطانية. وكانت علاقاته الإنجليزية بنا قائمة على الاعتدالية نادرة الوجود بين رجال السياسة في الشرق الأوسط " [٤].

بدأ التفكير في إغتيال أمين عثمان عقب تكوينه لرابطة النهضة، وعقب تصريحاته حول علاقة مصر ببريطانيا. لذلك قررت الجماعة زرع أعضائها في الرابطة كي يكونوا جزءاً منها ويحضروا اجتماعاتها فكان عبد العزيز خميس

---

(١) وسيم خالد، الكفاح السري ضد الأنجليز، دار مطابع الشعب، القاهرة، ١٩٦٣، ص١٣٥.

(٢) صوت الأمة، عدد ٤٥٦، بتاريخ ١١-١-١٩٤٨، ص٣-٥.

(*) نشأ حسين توفيق في بيئة محافظة لأب يعمل مهندس ووصل لأعلى رتبة في الحكومة في سلك الوظائف، أم الأم تركية تفرط في حب أولادها ولكنها من النوع القوي الذي يخفي مشاعره ويعتبر تدليل الأولاد مفسدة. وهذا أول خيط في شخصية حسين توفيق فقد حرم من الحنأن في طفولته. وحسين توفيق هو الابن الأكبر لوالده أحمد توفيق باشا وكيل وزارة المواصلات ولد في ٢٧ ديسمبر عام ١٩٢٥. بدأ حياته الدراسية في مدرسة الفرير بباب اللوق ثم أنتقل إلى مدرسة الفرير بالجخرنقش وتلقى تعليمه الثأنوي في مدرسة فؤاد الأول. وكان والده فارضاً في منزله صرامة الموظفين. الذين عاشوا واسآوة جيل ١٩١٩-١٩٣٥، أنظر وسيم خالد خالد، مصدر سابق، ص٤٨، ٤٤٩ عبد الحميد سيد أحمد، يواقيم رزق مرقص، مرجع سابق، ص١٨٣.

(٣) جريدة المصري ، العدد ،بتاريخ ١٩٥٤/٢/٥٨٣٢٢٠ ، ص٣.

(4) F.o.371, op.cit.

ومحجوب علي محجوب هم من قاموا بهذا الدور. والغرض هو رصد تحركات القتيل وبناء الخطة وفق تحركاته[١]. اعتاد أمين عثمان أن يتوجه إلى نادي رابطة النهضة يومي السبت والثلاثاء من كل أسبوع، ويعقد اجتماعاً بصفة أسبوعية.

في يوم السبت ١٩٤٦/١/٥ توجه كلاً من عبد العزيز خميس ومحجوب علي محجوب حتى إلى الاجتماع ، وفي الخارج انتظر حسين توفيق ومحمود مراد أمام باب الرابطة في انتظار سيارة القتيل، وعند وصول القتيل إلى مقر الاجتماع توجه إلى المصعد و لكنه كان معطل فتوجه إلى السلم فناداه شخص من الخلف ، وما أن التفت إليه أمين عثمان حتى وجه إليه ثلاثة من رصاص مسدسه[٢].

وطبقاً للطبيب المعالج قال أن حالة القتيل مستقرة ولكن ربما تحدث بعض المضاعفات[٣]. وفي العاشرة والنصف مساءاً خضع القتيل لإجراء عملية جراحية ولكن الحالة مازالت حرجة، فقد تلقى ثلاثة رصاصات إحداهم من الخلف أصابت كلاً من الرئتين، والأخرى نفذت من المعدة ، والأخرى كانت مصدر القلق طبقاً لتصريح الأطباء وأن القتيل لديه فرصة في الحياة ولكنها ليست بالجيدة[٤].

شهدت جنازة أمين عثمان مظاهرة صاخبة، ولم تستطع الشرطة اتخاذ التدابير اللازمة لأن من حضروا الجنازة كانوا قرابة مائة ألف ، وأن محاولة تنظيم هذه الأعداد من الممكن أن تؤدي إلى اشتباكات عنيفة بين الشرطة وهذا الحشد الكبير. حتى أن لامبسون لم يستطيع حضور كافة المراسيم نظراً للأعداد الغفيرة وتوجه إلى السفارة. وسادت حالة من الغضب ضد الحكومة. وقبل تحرك الموكب ظلت الجماهير تهتف "تسقط حكومة النقراشي"[٥].

نظم أيضاً العديد من طلبة كلية الطب من جامعتي فؤاد الأول والأزهر إضراباً وعزموا على الذهاب إلى منزل كلاً من النحاس باشا، وأمين عثمان مرددين الشعارات التالية " يحيا أمين عثمان، يحيا النحاس باشا، يسقط المجرمين " ، ورغم محاولات البوليس منعهم من الوصول إلى المنزلين إلا أن البعض استطاع الوصول واختراق الحواجز الشرطية والوصول للمنزل[٦].

نظم أيضاً "سراج الدين باشا" مظاهرات وقسمها إلى ثلاث مجموعات كالآتي: لجان الوفد الفرعية، لجنة تضم الشباب الوفدي، لجنة تضم كافة الطلاب من مختلف الكليات والمدارس. وأصدر تعليماته بأن يتم تكوين مجموعات للهتاف في كل لجنة وأن يستمروا في الهتاف طوال الجنازة. وقد ضمت هذه المسيرات القيادات الوفدية من مختلف المحافظات مثل الجيزة، طنطا، الزقازيق، كفر الشيخ، الغربية،

---

(١) الأهرام، عدد ٢١٧٠٨، بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٢، ص٩.

(٢) المصري، عدد ٣١١٢، بتاريخ ١٩٤٦/١/٦، ص٣-٥.

(3) F.o.371, from Cairo to foreign office, 5th January, 1946, No, 121.

(4) F.o.371, from Cairo to foreign office, 6th January, 1946, No, 22.

(5) F.o.371, from Cairo to foreign office, 6th January, 1946, No, 26.

(6) F.o.371, Middle East Forces, 7th January, 1946, No. DS (E) 1085.

المنوفية للمشاركة في مراسيم الجنازة[١]. وكان الشباب الوفدي هم من قادوا هذه المجموعات مرددين هتافات:

يحيا النحاس يسقط النقراشي	عاشت روح أمين عثمان
عاشت ذكرى أمين عثمان باشا	إلى الجنة يا أمين باشا
الشعب يعزيك يا نحاس باشا	يا عثمان أبلغ سعد باشا بالظلم
تحيا الثورة عاشت الثورة	لن نترك حقك وسنأخذ بالثأر
أين السودان يا نقراشي	أين الجلاء يا نقراشي
أين الملبس وأين الطعام يا نقراشي.	يسقط نظام القتل والقمع
عاش النحاس قائد الأمة	يسقط هذا النظام الفاسد[٢].

كانت هذه الهتافات في وجود من حضروا الجنازة مثل كيلرن و النحاس باشا مندوب عن الملك لكن من الملفت للنظر لم يحضر مندوب عن رئاسة الوزارة حتى حضر النقراشي باشا وسط الهتافات المضادة[٣]. كانت الجنازة بمثابة مظاهرة وفدية ضد الحكومة لا حزناً على وفاة أمين عثمان، لأنه لم يكن يحظى بشعبية كبيرة من قبل الأغلبية الوفدية نظراً لسياساته وأفكاره وتطلعاته السياسية بل من قبيل معارضة الحكومة واتهامها بالجريمة أنتقاماً من النحاس والوفد. ومع ذلك فقد استنكر العديد من الحاضرين أنه ليس من الصواب إطلاق مثل هذه الهتافات في حضور رئيس الوزراء حيث يعتبر ذلك إهانة له، فبمجرد ظهوره في الموكب هاجمه الناس بضراوة[٤]. وكان النقراشي ومكرم عبيد باشا لهم النصيب الأكبر من الهتافات العدائية من قبل المتظاهرين حيث قالوا مثلما عرضنا "العين بالعين والدم بالدم". ويرجع ذلك إلى إعتقاد الوفديين أن "صحيفة أخبار اليوم" المتحدث باسم القصر، و"صحيفة الكتلة" المتحدثة باسم مكرم عبيد قد نشروا مقالات عدائية ضد أمين عثمان قبل وفاته، وكانت سبباً حقيقياً لخلق المناخ المحتقن الذي هيأ الجو لإغتياله[٥].

السؤال الذي يطرح نفسه الأن هل هذه الهتافات المعادية للحكومة لمجرد المعارضة فقط أم لأن الشباب الوفدي كان يرى أن للحكومة والقصر يداً في حادث إغتيال أمين عثمان بمعنى أن الضربة كانت تقصد الوفد، وأمين عثمان ليس لشخصه ولكن لأنه همزة الوصل والوفاق بين النحاس باشا والسفارة البريطانية. لقد رصدت لنا الوثائق البريطانية الكثير من التأكيدات على ضلوع القصر في الحادث من خلال حسين توفيق وجماعته مثلما سنرى.

بعد القبض على "حسين توفيق" ساهمت التحقيقات في اكتشاف منظمة سرية ذو أهداف سياسية تبني استراتيجيتها على فكرة الإغتيال[٦]. وقد اعترف حسين توفيق بالجريمة ومحاولة إغتيال النحاس وبعض الجنود

---

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) F.o. 371, Middle East Forces, op.cit.

(4) Ibid.

(5) F.o. 371, British Embassy, 11th January, 1946, No. 47.

(6) F.o. 371, British Embassy, 19th February,, 1949, No. 350.

البريطانيين في هليوبوليس والمعادي، وأنه ينتمي لتنظيم مدني سري يضم حوالي ستون عضواً يهدفون إلى تصفية وقتل الإنجليز والمصريين الذين يعتقدون أنهم ضد المصالح القومية المصرية وموالين لبريطانيا[١].

هذا وقد اتهم "حسين توفيق" والمتهم الرابع "عمر أبو علي" في محاولة قتل أحد الجنود البريطانيين في ٢٣ ديسمبر ١٩٤٣. والتخطيط لإغتيال بعض القادة المصريين[٢].، ولكن أفرج عنه لعدم كفاية الأدلة. لكن بعد القبض عليه في قضية أمين عثمان عثر في منزله على بعض الأدلة التي تتعلق به وتعتقد الشرطة أن حسين توفيق متورطاً في العديد من جرائم الإغتيالات التي طالت الجنود البريطانيين في المعادي إضافة لمحاولته إغتيال أحد جنود الجيش ويدعى *Millar*، كما تمت إدانته في حادث إلقاء قنبلة يدوية في شارع قصر العيني لحظة مرور "النحاس باشا" متوجهاً من منزله إلى النادي السعدي وسعت التحقيقات إلى كشف جميع أعضاء تنظيم حسين توفيق والتي تعتقد السلطات في وجودها منذ حادث إغتيال "أحمد ماهر باشا" على يد محمود عيسوي[٣]. وكانت التهم الموجهة إلى المتهمين بصفة عامة وأكيدة معتمدة من المخابرات العسكرية وهي كالآتي:

- إغتيال أمين عثمان في ٥ يناير ١٩٤٦.
- الهجوم على النحاس باشا في ٦ ديسمبر ١٩٤٥.
- التخطيط لإغتيال النحاس في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥.
- محاولة إغتيال *Millar* وهو عريف بالبحرية البريطانية في نوفمبر ١٩٤٥[٤].

هذا وقد أسفرت التهم السابقة عن تهم أخرى وجهت إلى بعض المتهمين كالآتي:

- الشروع في قتل ثلاثة مصريين بإلقاء قنبلة يدوية عليهم عندما حاول الضحايا تتبعهم بعد إغتيال أمين عثمان مما أدى إلى إصابة بعضهم.
- الشروع في قتل "١٤" مصرياً بعد إلقاء قنبلة يدوية على سيارة النحاس في ٦ ديسمبر ١٩٤٥ مما أدى إلى إصابتهم.
- محاولة الاستيلاء بالقوة على سلاح أحد الجنود البريطانيين إضافة إلى محاول
- من السجن في ٢٦ فبراير ١٩٤٦ وهذه التهم وجهت إلى اثنتا عشر متهماً [٥].

بالإضافة إلى هذه التهم وجهت إلى أحمد وسيم خالد تهمة محاولة قتل الشلقاني بتاريخ ٢٨يناير عام١٩٤٦ ومحاولة سرقة سلاحه بغرض استخدامه في قتل جنود من الجيش البريطاني. ومحمد إبراهيم كاملً وجهت له تهمة مساعدة المتهم الأول "حسين توفيق" في إشعال النيران في أحد المدارس الإنجليزية بتاريخ ١٤ يوليو عام ١٩٤١ ومساعدته أيضاً في إغتيال بعض الجنود المصريين وسرقة أسلحتهم عام ١٩٤٢ ، وكان هناك آخرون من أفراد

---

(1) F.o. 371, From Cairo to foreign office, 12th January, 1946, No, 51.

(2) F.o. 371, British Embassy Cairo, 30th November, 1946, No. 1267.

(3) F.o. 371, British Embassy Cairo, 9th January, 1946, No. 37.

(4) F.o. 371, No. 1267. op. cit.

(5) Ibid.

الجمعية فقد وجهت لهم تهم المشاركة في التخطيط لقتل أفراد من الجيش البريطاني وبعض القادة المصريين عام١٩٤٢[١].

هذا وقد اعترف المتهم الأول أنه عضو في جمعية وطنية منذ فترة. والأعضاء العاملين هم الموثوق بهم تماماً والمدربون على السلاح ولا يقلون عن خمسين عضواً ونظام الجمعية يقوم على الشعب حتى يسهل التفاهم والاتفاق، ولهم بوليس يراقب الأعضاء وتصدر الأوامر من الأفراد الأصليين وعددهم ستة أفراد ولا يوجد رئيس ينفرد بالرأي بل الأغلبية والشورى هي طريقة العمل ، ومخابراتها تعمل بالشفرة . يجمع اشتراك شهري من الأعضاء، ولهم أمين صندوق وأمناء للأسلحة. أغراضها طرد الإنجليز بالقوة والاعتداء على الخونة من المصريين[٢]. وأن أغلب الأسلحة المستخدمة مصدرها الإنجليز وأن هناك معهم بعض العسكريين من ضباط الجيش المصري. وسوف يأتي ذكرهم لاحقاً. وأن القنابل التي يستخدمونها لا مخزن لها وهي يدوية وهم مدربون على استخدامها[٣].

هذا وقد اعترف المتهم أنه صاحب فكرة تكوين الجمعية وشرع في تكوينها مع كلاً من عز الدين كامل ومحمد إبراهيم كامل، وأن أفراد الجمعية الأصليين هم سعد الدين كامل و السيد عبد العزيز خميس طالب بكلية الاداب وعمر أبو على وهو أخو الطيار أبو السعود ومحمود الجوهري طالب في كلية فؤاد الأول ومحمود خليفة طالب بكلية الهندسة ومحمود مراد ومحمد إبراهيم كامل ومحمود كريم وأنور السادات ضابط لاسلكي وفصل من الخدمة وحسن عزت ضابط طيار وفصل هو الآخر ونجيب فخري وأنور فائق وجول أسود ومجدي أبو سعدة[٤]. هذا هو ما أسفرت عنه التحقيقات من أمر اكتشاف هذه الجمعية لكن السؤال الذي يطرح نفسه ما مدى علاقة القصر بهذه الجمعية وما مدى تورط القصر في إغتيال أمين عثمان عن طريق هذه الجمعية.

تكشف لنا الوثائق البريطانية الكثير من التأكيدات على ضلوع القصر بشكل أساسي في ارتكاب جريمة إغتيال أمين عثمان عن طريق هؤلاء الشباب، "عبرت السلطات البريطانية في مصر عن قلقها حيال الإجراءات التي يتم اتخاذها ضد المتهمين في جريمة قتل أمين عثمان"[٥]. وقد أعربت عن استيائها الشديد من فشل السلطات المستمر في تقديم المسئولين في الاعتداءات على الجنود البريطانيين للعدالة وكان من المقترح تصعيد الأمر وتقديم احتجاجاً شفهياً أو كتابياً لصدقي باشا لاتخاذ اللازم للتعامل بصرامة أكثر مع هذه الأحداث لكن سفر السفير جاء ليعطي فرصة أخرى للحكومة[٦]. حتى تكف عن الطريقة التي تصير عليها الإجراءات القضائية ضد المتورطين في إغتيال إغتيال أمين عثمان ومما لا شك فيه أن هناك تدخلات قوية تجري لحماية الجناة وتنسب إلى الملك فاروق طبقاً للتقارير. والتي تفيد تشجيع الملك والحكومة على ارتكاب الجريمة السياسية ودعمها[٧]. وتلقي الوثائق المسئولية المباشرة للملك في مقتل أمين عثمان هو وحسنين باشا رئيس الديوان الملكي وأنه كان يريد إبعاد القتيل من طريقه

---

(1) F.o. 371, No. 1267. op. cit.

(٢) قضية إغتيال أمين عثمان، جناية رقم القضية ١١٢٩ عام ١٩٤٦/ عابدين- ٢٠٢ سنة ١٩٤٦ كلي، محضر أقوال حسين توفيق.

(٣) نفس المصدر، ص٦٧.

(٤) نفس المصدر، ص ٩٣؛ جريدة المصري، عدد ٣١٥٧، بتاريخ ١٩٤٦/٢/٢٧، ص١.

(5) F.o. 371, Last Jaly. 1946, No, 147—64-46.

(6) F.o. 371, British Embassy Cairo, 8th October, 1946, No. 147-80-46.

(7) F.o. 371, British Embassy Cairo, 3rd July, 1946, No. 3170.

بأي شكل[١]، وربما راجع ذلك لأن القتيل كان من مؤيدي السياسة البريطانية والوفدية ومشاركته في حادث ٤ فبراير أو لأنها كانت بمثابة مباراة سياسية بين رجل الإنجليز أمين عثمان ورجل القصر أحمد حسنين وكانت المباراة حول هل يبقى النحاس رئيساً للوزارة كما يريد الإنجليز أم يخرج كما يريد القصر وقد انتصر أحمد حسنين بإقالة الوزارة في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وأرسل أمين عثمان برقية لأحمد حسنين يقول له بالإنجليزية " أهنئك لقد ربحت الجولة الأخيرة "[٢]. لكن لم يدر أمين عثمان أنها ليست الجولة الأخيرة بين الطرفين وأن إغتياله كان بداية الجولات السياسية بينهم.

في إشارة أخرى في الوثائق البريطانية وطبقاً لتقارير S.S.R أو الاشتراكية السوفيتية والتي تلقي الضوء على عدد من المشاهد الرئيسية في هذه القضية:

- أن الملك فاروق مسئولاً مسئولية كاملة ومباشرة عن إغتيال أمين عثمان والدليل أن الملك لم يكن مستاءاً لاستبعاد أمين عثمان وهو الشخص "القادر والمعاند" والذي يمثل الذراع الأيمن للنحاس والصديق المخلص والقريب من البريطانيين.
- من المؤكد أن المتهم حسين توفيق تمتع ومازال يتمتع بحماية القصر وبناءاً على ذلك فهو قد هرب من العقوبة على الجريمة، وقد يكون الدافع لارتكابها هو إبلاغه من بعض المقربين من القصر أن القضاء على أمين عثمان هو عمل وطني[٣]. وهذا ما جعل الدفاع يقول في جلسة ١٥ سبتمبر أن الاعترافات التي أدلى بها المتهمين تم انتزاعها بالقوة كما نفى المتهمين أنفسهم كل ما وجه إليهم من تهم[٤]. وطبقاً للتقارير الطبية التي أصدرها الدفاع الدفاع فان حسين توفيق لا يعد مسئول مسئولية كاملة عن تصرفاته وهذا تخطيط من الدفاع[٥]. محاولاً إيجاد ثغرة قانونية للوصول إلى البراءة.
- تقدم "عبد العزيز الصوفاني" لمشروع قانون إلى مجلس النواب للعفو عن مرتكبي الجرائم السياسية الذين تم إدانتهم منذ أندلاع الحرب عام ١٩٣٩ إلى الأن ويخص الذين مازالوا قيد المحاكمة حالياً[٦].
- في بداية عام ١٩٤٤ تسلمت مخابرات البوليس تقارير تفيد بوجود عصابة من المجرمين تهدف إلى إغتيال بعض الأشخاص السياسيين، لكن بسبب منصب والد حسين توفيق الرفيع تم تجاهل هذه التقارير[٧].

---

(1) F.o. 371, Murderer of Amin Osman Pasha, 28th Jan, 1946, No. 59.

(٢) محمد التابعي، من أسرار الساسة والسياسة، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٣٣٦.

(3) F.o. 371, British Embassy Cairo, 28th January, 1948, No. 59 (55-1-48G).

(4) F.o. 371, No. 147-80-46, op. cit.

(5) F.o. 371, No. 59 (55-1-48G), op. cit.

(6) F.o. 371, British Embassy Cairo, 2nd December, 1948, No. 1790.

(7) F.o. 371, Top secret, 19th January, 1948, No, 69340.

- بدأت السلطات القضائية تتبع سير القضية بل محاولة سرقة ملفاتها. وتوضح الملابسات أن قاضي المحكمة المسئول عن هذه القضية بدءاً قلقاً من محاولة السلطات البريطانية تتبع سير القضية. وهو يدعى "عطا الله باشا إسماعيل" وعرف عنه أنه أشهر أحد رجال القصر وأنه من الأصدقاء المقربين من الملك فاروق[١].

- دليل آخر على تورط القصر ومشاركته في الجريمة هو حضور "حبيب سعيد" القضية وهو تربطه علاقة بـ "حسن عزت" ، والأخير هوالأيقونة السحرية في التنظيم الخاص بالقصر، وقيل أنهم كلفوا من قبل القصر بتكوين منظمة استخباراتية سرية تعمل لحساب الملك، وكان "حبيب" هو حلقة الوصل والاتصال بين القصر وبين تلك المنظمة.، ورغم علاقته القوية بالقصر فلم يكن سوى موظف بسيط جداً[٢]. وهذا يلقي الضوء على دور صغار الموظفين في السياسة المصرية أنذاك.

- من الأدلة الأكبر على تورط القصر هو حضور الملك فاروق بنفسه في التحقيقات الأولية بصفة غير رسمية.

- وترجع العلاقة بين المتهمين في القضية وبين بعض الشخصيات الهامة والمؤثرة في السلطة وراء التباطؤ المتعمد في سير إجراءات المحاكمة. حيث تم الإغتيال في بداية عام ١٩٤٦ ومر عامين حتى يناير ١٩٤٨ ومازالت القضية سارية وهذا يعد في حد ذاته أحد أهم الأدلة على ضلوع القصر في القضية[٣].

- يبذل الدفاع أكثر ما في وسعه لتشويه سمعة القتيل. وبما أن العرف السائد انذاك في شجب وإدانة أي فرد بالعمالة والخيانة هو إثبات صلته بالبريطانيين فقد نال أمين عثمان النصيب الأكبر من الاتهام. هذا وقد دفعت أموالاً كبيرة من قبل القصر للدفاع وتلقوا دعماً وتشجيعاً لبذل قصارى جهدهم للوصول للبراءة [٤].

- هاجم النائب العام المصري السياسة البريطانية في مصر وأنها السبب وراء كل ما يحدث في مصر من اضطراب أمني[٥]. وقد ركز الدفاع عن هذه النقطة وقال "المحامي الخشخاني" والمحامي "أحمد رشدي" في دفاعهما الرئيسي في القضية، أن الدوافع الوطنية كانت الداعم للمتهم لارتكاب الجريمة[٦].

- كما ركز الدفاع على المتهمين أنهم فعلوا ذلك دفاعاً عن النفس، وقد طعن رئيس المحكمة في صحة هذا التصريح وطلب من الدفاع صحة هذا التصريح. فأجاب "الخشخاني" بناءاً على تصريحات النقراشي باشا والتي تنص على أن استمرار القوات البريطانية في مصر لا يمثل فقط تهديداً للأرض ولكن ينذر بقيام ثورة عارمة في البلاد. لأن الاحتلال بغيض ومكروه ، وعلى هذا الأساس بنى الدفاع أدلته من أن أمين عثمان كان عميلاً للإمبراطورية وخادمها المخلص. كان قتلة أمين عثمان معظمهم من الشباب المتحمس الوطني، وأن الشريعة الإسلامية قد حرمت العقاب على أي حدث هدفه الدفاع عن أرض الوطن أو رئيس الدولة. بهذا لم يرتكب "حسين توفيق" هذه الجرائم إلا دفاعاً عن مصلحة البلاد[٧]. هذا وقد ركز الدفاع على أن البوليس السياسي قد

---

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) F.o. 371, From Sir R. Campbell. Cairo, 15th April, 1948, No. 159.

(6) F.o. 371, From Sir R. Campbell. Cairo, 15the April, 1948, No. 262.

(7) F.o. 371, British Embassy Cairo, 20th May, 1948, No. 262.

استخدم كل أنواع الأساليب الخادعة والقهرية لأنتزاع الاعترافات والأدلة، وبناءاً على ذلك فأن هذه الأدلة والاعترافات باطلة لأنها انتزاعت بالقوة والإكراه. وطالب بالإفراج عن موكليه[١].

- توقعت السلطات البريطانية حسبما ذكرت الوثائق البريطانية أن هناك العديد من السيناريوهات الممكن تخيلها لهروب "حسين توفيق" من العقوبة أولها، أن المجني عليه لم يجلب خيراً لمصر بل كان شخصاً خائناً للوطن وبالتالي فأن إغتياله عملاً وطنياً يستحق الثناء والتقدير[٢]. والسيناريو الثاني هو مشروع القانون المقترح بالعفو عن مرتكبي الجرائم السياسية استناداً للظروف السياسية انذاك وهي فترة الحرب وتم تأجيل القضية لإطالة أمد الجلسات لحين إصدار قانون العفو والموافقة عليه من مجلس النواب[٣].

- لم تتوقع سلطات الاحتلال سيناريو آخر لحسين توفيق وربما أراد القصر التمويه عن النية الأساسية ألا وهي تهريب "حسين توفيق" خارج البلاد. ففي ٩ يونيو عام ١٩٤٨ تم هروب حسين توفيق، وقدرت السلطات مكافأة مالية قدرها ثلاثة آلاف وخمسمائة دولار لمن يدلي بأي معلومات عن حسين توفيق، كما هددت بعقوبة شديدة لمن يتستر عليه أو يخفيه[٤].

- هرب حسين توفيق أثناء اصطحابه إلى أحد العيادات في القاهرة برفقة ضابط شرطة صغير وعسكريين آخرين. اعتاد أن يتلقى علاجه هناك، ومن الواضح أنه لم يتم نقله إلى العيادة بسيارة الشرطة كما ينبغي أن يكون.، وصرح الضباط أن حسن توفيق هرب عندما قام الضابط باستدعاء تاكسي لنقله إلى السجن مرة أخرى[٥]، لكنه عاد وغير أقواله وادعى أن والدة حسين توفيق كانت في أنتظاره في سيارة ملاكي خارج العيادة، وأقنعته بأن يدع ابنها يذهب معها إلى المنزل ليتناول الغذاء ثم يعود إلى السجن. هذا وقد تم القبض على الضابط والعسكريين وهم في انتظار المحاكمة. هذا وقد أعربت السلطات البريطانية عن استيائها من هذه المحاكمة الهزلية والتي تمت ملاحظتها طوال فترة المحاكمة[٦].

- وأشيع الكثير من اللغط السياسي حول هروب حسين توفيق و أن الملك له يداً في هروبه، وأن الضابط المكلف بحراسته قد أخذ الضوء الأخضر من الملك نفسه. وبهذا يعد هذا الضابط مشترك في الجريمة. أثناء وجوده في حراسته على المتهم في المستشفى التي قضى فيها معظم أيام القضية مما أعطى له الفرصة للمشاركة في عملية التهريب وأنها تمت تحت إشراف الملك. وقيل أيضاً أن المتهم اختبأ بعد هروبه في أحدى العقارات الملكية في انشاص التي تبعد حوالي ١٢ ميلاً عن القاهرة في طريق مصر الإسماعيلية[٧].

---

(1) Ibid.

(2) F.o. 371, Top secret, No. 69340, op.cit.

(3) Ibid.

(4) F.o. 371, From R. Campbell Cairo, 13th June, 1948, No. 303.

(5) F.o. 371, British Embassy Cairo, 13th June, 1948, No. 303 (53-22-48).

(6) Ibid.

(7) F.o. 371, From Cairo To foreign office, 9th October, 1948, No. 1407.

- انتقل المتهم بعد هروبه من الضابط إلى منزل الأستاذ "سعد كامل" ، ثم انتقل إلى مصر الجديدة بواسطة الضابط "حسين عزت"[١]. بعد ذلك وصل إلى السعودية وطلب أن يكون لاجئاً سياسياً لكن قوبل هذا الطلب بالرفض من الملك، لكنه سهل له مروره إلى دولة حدودية فاختار الأردن[٢]. ورفضت الأردن تسليم حسين توفيق لمصر لعدم وجود اتفاقية بين البلدين لتسليم اللاجئين حيث تم القبض عليه هناك بعد وصوله إلى الأردن ، ويعتقد أن رفض تسليم المتهم تم لصالح الملك فاروق [٣].

- بعدها تم الإفراج عنه وتوجه إلى سوريا[٤] ، بعدما طلبت منه السلطات الأردنية مغادرة أراضيها[٥] ، وقد أسرت السلطات الأردنية السلامة من طلبها لحسين توفيق بمغادرة أراضيها حفاظاً منها على العلاقات المصرية-الأردنية فهي تعتبره شهيد سياسي وبناءاً على ذلك إذا ما سلمته الأردن لمصر فقد يضر ذلك بمصالحها من تكوين عداءات لها مدعومة من القصر الملكي في عابدين[٦].

- لم تدع السلطات البريطانية في مصر أمر رفض الأردن تسليم حسين توفيق للسلطات المصرية وإطلاق الحرية له بمغادرة أراضيها إلى سوريا دون أن تعلق على ذلك[٧] ، فهي تتهم الملك فاروق صراحةً أن له يداً في ذلك بدليل أن السلطات المصرية لم تبد أي تأثر من جراء هروبه والمحاكمة الهزلية له، فهي تلقي باللوم على السلطات المصرية أنه كان ينبغي عليها أن تبدي أسفها للأردن من عدم تسليم حسين توفيق وتسخط عليها، لكن على العكس مر الأمر مرور الكرام من قبل مصر وحكوماتها[٨]. وهذا ما يؤكد ضلوع الملك في تهريب حسين توفيق.

- أما صدور الأحكام فهي لم تكن كافية بالنسبة لوجهة النظر البريطانية[٩]. استقرت المحكمة بعد الرجوع إلى الخبراء على أن مسئولية المتهم في الجريمة هي مسئولية جزئية، ويرجع ذلك لصغر سنه فهو غير ناضج من حيث الإدراك والحكم. وحادث الرابع من فبراير الذي أثار المشاعر من التوتر والقلق والكراهية كان له عامل مؤثر في عقول الشباب مما عمل على سرعة تعصبهم وعدم التعقل وهذا راجع لصغر سنهم. بالإضافة إلى الوعود البريطانية بالاستقلال وقد فشلوا في تحقيقها مما زاد الأمر احتقان بالإضافة إلى أجواء الحرب وما فرضته على الشعب المصري. كل هذه العوامل أثرت على فكر الشباب الوطني المتحمس. الذي أصبح اعتقادهم أن حمل السلاح هو الخلاص من القهر السياسي الذي تعيشه البلاد[١٠]، وبالطبع كل هذه البراهين التي أتت بها المحكمة للتخفيف في الحكم على المتهمين لم ترض عنه السلطات البريطانية في مصر، وكانت تأمل في دفع

---

(١) عبد العزيز علي، مصدر سابق، ص ١٩٥.

(2) F.o. 371, No. 1407, op. cit.

(3) F.o. 371, From Cairo to foreign office, 11th October, 1948, No. 790.

(4) F.o. 371, From Cairo, No, 796.

(5) F.o. 371, Cairo, 18th October, 1948, No. 1407.

(6) F.o. 371, British Embassy Cairo, 6th October, 1948, No. 9866.

(7) F.o. 371, 11th October, 1948, No. 1114-48.

(8) F.o. 371, British-Legation- Amman, 11th October. 1948, No. 6733.

(9) F.o. 371, 3-11-1948, No 53-66-48, Top secret.

(10) F.o. 371, 11-10-1948, No. 69240.

تعويضات لها لأن الحكومة المصرية تستطيع رد الحق لبريطانيا وكانت ترى أن تثار المسألة دولياً. بعد فشل القضاء المصري.

فقد حكم على حسين توفيق بعشر سنوات مع الأشغال الشاقة، ومعاقبة أربعة آخرين بالسجن لمدة خمس سنوات مع الشغل، ومعاقبة خمسة آخرين بالسجن ثلاث سنوات، واثنين بالسجن لمدة عام، وواحد بالسجن لمدة شهر. وتم الحكم ببراءة أحد عشر متهماً ومنهم لم يحكم عليه نظراً لوجوده في المستشفى. وسادت حالة من الابتهاج والفرحة داخل قاعة المحكمة. لأن القضية نظرت منذ عامين. وبالنظر لهذه الأحكام لمدة عام أو عامين أو أقل فمن المفترض أن يتم الإفراج عن غالبية المتهمين بعد النطق بالحكم مباشرةً[١].وكانت بالطبع تلك الأحكام صدمة لبريطانيا لأنها كانت بمثابة البراءة وتواطئ من القضاء لصالح الملك. بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه القضية ورائها سلطات الدولة العليا. وأضافت أن تصريحات وكيل النائب العام بوصف بريطانيا رأس الأفعى التي تقسم البلاد من خلال سياسية (فرق تسد) أنها السبب في خلق الحالة الاستفزازية في المجتمع السياسي المصري، وأن مثل التصريحات تحض على أمرين التشجيع على إغتيال البريطانيين في مصر، وهي دعوة مباشرة للمحكمة بالإفراج عن المتهمين، وهذا من وجهة النظر البريطانية لا يجوز قضائياً[٢]. لأن فيه ضياع للحقوق البريطانية في مصر!!!

يتضح مما سبق أن كل هذه النقاط الرئيسية التي حددتها الوثائق البريطانية تلقي بكل المسئولية على القصر في إغتيال أمين عثمان وأن هذه الجريمة تمت لصالح الملك بصفة كلية وأن السلطات العليا في مصر أنذاك هي من تقف وراء دعم مثل هذه الأعمال. يبقى لنا أن نتبع علاقة القصر بجماعة حسين توفيق.

جمعية حسين توفيق والملك:

"حسن عزت" الضابط الطيار هو "سر الشفرة" في العلاقة بين تنظيم أو جمعية حسين توفيق المدنية وبين القصر وهو أول الخيط للوصول إلى طبيعة العلاقة بين الجهتين. بدأت جماعة حسين توفيق عملها الوطني بإطلاق النار على العساكر البريطانيين في المعادي منذ عام ١٩٤٢ وعلى عرباتهم أيضاً وإشعال النيران فيها، وكان هدفهم إرساء قواعد الدولة والعدالة عن طريق العنف، بعدما تاكد لهم أن القتل والإغتيال هو الوسيلة للوصول إلى أمانيهم الوطنية[٣]. وفي عام ١٩٤٥ اتصل أفراد هذه الجمعية بمؤسسة أخرى تختلف تماماً عن جماعتهم عن طريق أنور السادات الذي أقنعهم بضرورة التحالف بين الجيش والشعب وعمل السادات وحسن عزت على تدريبهم على السلاح. وإمدادهم بالسلاح المسروق وعمل القنابل اليدوية[٤]. هذا وقد اعترف أفراد جمعية حسين توفيق أنه يوجد شخصين من الضباط أحدهما يدعى حسن والآخر يدعى الحاج من الجيش يقوموا بتدريبهم، وأنهم من جماعة أخرى عسكرية لا تقوم بالأعمال الفردية ولكن بالأعمال الجماعية (الكوماندوز) [٥]. وطبقاً لأقوال حسين توفيق أنه تعرف بهم عن

---

(1) F.o. 371, From Cairo to foreign office, 13th June.1948, No. 124.

(2) F.o. 371, British Embassy. Cairo, 15th April.1948, No. 195.

(٣) جاك بيرك، مرجع سابق، ص٣٥٧.

(4) Donald M. Reid, Political assassin join in Egypt, 1910-1954, in (The International Journal of African Hiistorcials Studies), Vol. 15, Boston University, 1982, P.633.

(٥) قضية إغتيال أمين عثمان، جناية رقم ١١٢٩/ عابدين، مصدر سابق، ص٧٣.

طريق عمر حسين أبو علي الذي كان في جماعة تضم عسكريين و تعمل على مناهضة الإنجليز والزعماء المصريين الموالين لهم وأنه كان متفقاً معهم على قتل النحاس وأمين عثمان[١]، وأن هذه الجماعة العسكرية تلتف حول عزيز المصري. كان السادات يتردد على شقة عمرأبوعلى وهو شقيق زميله سعودي أبوعلي وكانوا سوياً في تنظيم ضباط الطيران ولكنه استشهد خلال سقوط الطائرة به . من هنا تلاقت الخيوط من خلال مقابلات جمعية حسين توفيق وجماعة السادات في شقة عمر أبوعلي، وتوحدت الأهداف وحدث تحالف بين بقايا تشكيل الفريق عزيز المصري وتنظيم حسين توفيق، وتم التحالف على أساس وضع خطة شاملة ذات نطاق واسع لمهاجمة مراكز تجمع البريطانيين بالرشاشات والقنابل وتصفية الباشوات[٢]. وقد قرر المتهم الثالث محمود أحمد الجوهري في محضر ٥ فبراير عام ١٩٤٦ من أن السادات كان يحضر اجتماع الجمعية وأنه تحدث في موضوع قتل الزعماء المصريين.،وقرر عمرأبوعلي أن السادات كان يحضر في منزله وتحدث عن تفكيره فى إغتيال أمين عثمان والنحاس باعتبارهما المسئولين عن وقوع حادث ٤ فبراير ١٩٤٢. مما هو جدير بالذكر أنه صدر أمر من المخابرات البريطانية بفصل كلاً من السادات وحسن عزت لما نسب إليهم من اتصالهم بالفريق عزيز المصري وتم اعتقالهم في عهد وزارة الوفد ١٩٤٢- ١٩٤٤[٣].

في تلك الأثناء صرح الملك مثلما تم ذكره في الفصول السابقة أنه كان يتمنى قتل النحاس وأمين عثمان لما صدر منهم. وبدا التفكير في تكوين حرس شخصي وخصوصاً بعد القصاصين عام ١٩٤٣. لكن كان القائد والمعلم له (أحمد حسنين) يتبع سياسة الهجوم غير المباشر وعن بعد حتى لا تتم إدانته ، وعن طريق السادات وصلته بيوسف رشاد وحسين توفيق على حد السواء تم التكليف بإغتيال أمين عثمان بأوامر مباشرة من القصر[٤].

وقد رصدت الوثائق البريطانية هذه العلاقة بين العسكريين والمدنيين لصالح القصر قائله " حسن عبد العزيز عزت الذي تم القبض عليه بتهمة الاشتراك في قتل أمين عثمان، تم الإفراج عنه نظراً لعدم توافر الأدلة، وقد تم القبض عليه مرة أخرى في ٨ مايو ووجهت إليه تهمة مهاجمة الموظف الذي كان يحمل ملفات قضية إغتيال "أمين عثمان في ٢١ إبريل"، واتهم أيضاً بمسئوليته عن إلقاء قنبلة يدوية بجوار جمعية الشبان المسيحيين بالقاهرة في ٥ مايو مما تسبب في مقتل شخصين وإصابة ٢٣ آخرين. وبعد التحقيقات أفرجت عنه النيابة بكفالة ٥٠ دولار فيما يخص التهمة الثابتة المنسوبة إليه[٥]. لكنه ظل مداناً في قضية أخرى حتى أفرج عنه بكفالة قدرها ٢٠ دولار، ويشك ضابط الأمن العام أن حسن عزت ليس متهماً فقط في الجرائم التي نسبت إليه ولكنه يرتبط بصفة وصلة مباشرة أو غيرمباشرة في الجرائم التي ارتكبها حسين توفيق، ولا أحد يستطيع التدخل مع الحكومة المصرية حول مسألة الإفراج عنه وخاصة بعد مخاوف ضابط الأمن من القصر هو من يقف بجوار المتهمين في هذه القضية بشكل خاص".[٦]

---

(١) نفس المصدر، ص٢٢٥.

(٢) وسيم خالد، مصدر سابق، ص١١١.

(٣) جناية رقم ١١٢٩، مصدر سابق، ٢٢٦-٢٢٨.

(4) Donald M. Reid, op.cit, P. 634.

(٥) حسن عزت، أسرار معركة الحرية، القاهرة، ١٩٥٣ص ،٨٦، ٨٧. ؛ F.o.371,No. 1267, op.cit،

(6) Ibid.

رصدت الوثائق البريطانية العلاقة بين السادات والقصر من أن السادات وشخص آخر ذهبا إلى قصر عابدين وقابلوا حلمي بيه حسين و سعيد حبيب في مكتب الأول وقد أثنوا على شجاعتهم ووطنيتيهم وهم فى نيتهم تكليفهم بمهمة فى القريب العاجل. وفى مقابلة ثانية للتعرف بالمهمة ولم تكن سوى إغتيال أمين عثمان باشا. وقد ذكر حسين توفيق هذه الواقعة لكن النيابة لم تؤخذ بها في التحقيق(١).

هذا وتدل الاستقالات التي تقدم بها عدد من القضاة تعد أحد الأدلة الصارخة لإحباط محاولات القصر للوقوف أمام العدالة. على الجانب الآخر قدمت كافة التسهيلات للدفاع لأداء مهمتهم(٢). وقد ذكر المتهم الأول بتاريخ ١٤ يناير عام ١٩٤٦ أن القنابل والمسدسين قد أحضروهم من منزل كائن في حي الدقي تبين فيما بعد أنه منزل عبد الوهاب طلعت باشا، وهذه القنابل استعملت في الحوادث التي قامت بها الجماعة(٣). وكان الأخير ذو سلطة في القصر وقد طالبت السلطات البريطانية إبعاده عن القصر نظراً لنشاطه الزائد والملحوظ ضد بريطانيا خصوصاً خلال فترة الحرب العالمية الثانية(٤).

يتضح مما سبق أن الملك فاروق تحت لواء أحمد حسنين رئيس الديوان الملكي اتبع سياسة الهجوم عن بعد ، ولهذا تلاقت أهداف القصر وأهداف حسين توفيق وجماعته لهذا تم دعمهم بالمال والحماية في الفترة المبكرة لتكوين الحرس الحديدي لتنفيذ اغراض القصر. لكن بعد وفاة أحمد حسنين تولى قيادة الحرس الحديدى يوسف رشاد الذي تبنى سياسة الهجوم الواضح والصريح وجعل من أفراد الحرس الحديدي جناحاً عسكرياً وأراد إعطائه صبغة شرعية لكن في طي الكتمان. هذا وقد شهد سيد جاد عضو الحرس الحديدي أن قبل انضمامه قام الحرس الحديدي بالعديد من الإغتيالات الكثيرة لكنه لم يحددها، وبعد انضمامه قل أنتاج هذا التنظيم وأصبح أكثر ابتعاداً عن الفوضى(٥). كان من نتائج إغتيال أمين عثمان أن علق أرنست بيفن وزير الخارجية البريطاني يوم ١٠يناير عام١٩٤٦ في اجتماع لجنة الأمن الإمبراطوري كان قوله" أنني عاجز عن تصور قيام رجل هو الرئيس الأعلى للدولة في بلاده بقتل أحد مواطنيه لأنه يعارض سياسته أو يكرهه شخصياً"(٦).

كان إغتيال أمين عثمان بمثابة ضربة موجهة إلى كبرياء بريطانيا، ورسالة أنها أصبحت غير قادرة على حماية أنصارها. بل على العكس أصبح من هو قريب منها يكون في موضع ضعف(٧). لقد كان هذا الإغتيال أنذار موجه موجه إلى كل المتعاونين مع بريطانيا بمراجعة مواقفهم.

نادية رجب زقزوق محمود

---

(1) F.o.371, To secret, 19-1-1948, No. 69340.

(2) Ibid.

(٣) جناية رقم ١١٢٩، مصدر سابق، ص ١٨٣١.

(4) F.o.371, British Embassy Cairo, 7th May. 1942, No. 1262.

(٥) سيد جاد، الحرس الحديدي، ط ١، الدار المصرية اللبنأنية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٦، ١٧.

(٦) محمد حسنين هيكل، سقوط نظام، ط ٢، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٩١.

(٧) محمد أنور السادات، مصدر سابق، ص ٨٥.